

البعثات التعليمية المغربية (١٨٤٤ - ١٩١٢) والبعثات التعليمية اليابانية (١٨٥٣ - ١٩٤٥): دراسة مقارنة



أطروحة دكتوراه في تاريخ وحضارة الإسلام

إعداد: يحيى بولحية

إشراف: أ.د. محمد منفعة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة محمد الأول (وجدة - المغرب) ٢٠١٠

عدد الصفحات: ٢٢٧

عرض

د. يحيى بولحية

دكتوراه في التاريخ المقارن

أستاذ بالثانوية التأهيلية العيون الجديدة

وجدة - المملكة المغربية



مقدمة وإشكال

عرف اليابان في خطه التحديثي العام من أواسط القرن التاسع عشر إلى الفترة المعاصرة مرحلتين متباينتين من حيث الأهداف والغايات، التي وجهت سياسته الداخلية والخارجية؛ فإذا كانت المرحلة الأولى (١٨٦٨-١٩٤٥م) أكدت على مبدأ "التحديث في خدمة العسكرية"، وحملت شعارات تمجيد القوة والعلم، وأنتجت نموذج الدولة الإمبريالية العنصرية، بكل ما أفرزته من تدمير للبنى الاقتصادية للشعوب الآسيوية المجاورة (الصين، وكوريا، وروسيا..)، فإن المرحلة الثانية، التي ابتدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية، أعطت لليابان مضمونا جديدا في مجال العلاقات الدولية، تأسس على منطق نقد التجربة السالفة، القائمة على قيمة العنف، والاتجاه بالتحديث نحو خيار السلام والقبول بمبدأ الاختلاف والتعايش السلمي مع القاصي والداني من الدول والأمم. وسمح له هذا التوجه الجديد باختراق الأنماط الاقتصادية المحلية والدولية والأسواق العالمية، وبتأكيد حضوره العالمي على مستوى امتلاك التقنية والاحتياطات النقدية الهائلة، وتقديم المساعدات الإنسانية للدول النامية.

ما ميز هذه المرحلة الأخيرة أنها تأطرت في انطلاقتها بعهد الوصاية الأمريكية، التي مارست وظيفة الكبح أمام الطموحات التوسعية لليابان، وتوجهها في تفاصيلها العامة نحو خدمة الاستراتيجية الأمريكية أثناء الحرب الباردة. وأنداك نأى اليابان بطاقته الإبداعية نحو المجالات المدنية، وركز جهوده على القضايا التنموية، فحقق بذلك الإنجازات العلمية والتقنية بالمستويات التي يعرفها الجميع.

انطلقت تجربة التحديث اليابانية الأولى والثانية، مباشرة، إثر تحديين عسكريين أمريكيين في ١٨٥٣م مع حملة بيرى وفي سنة ١٩٤٥ عندما ألقت الولايات المتحدة القنبلتين النوويين على كل من هيروشيما وناكازاكي. ولعل ذلك ما سمح ببروز مقولات تؤكد على أن زخم التحديث الياباني لم يكن ليتم لولا العامل الموضوعي المتمثل في سؤال القوة الأمريكية، وما تطلبه وفرضه من تقديم أجوبة يابانية محددة وموجهة.

يثار أمامنا هنا إشكال أساس، يتعلق، نظريًا، بارتباط النتائج بمقدماتها، ويمكن صياغته كالآتي:

هل يمكن لمقدمات تاريخية لبلد ما، بمواصفاتها الموضوعية والذاتية، أن تفرز نتائج تنموية مختلفة ومتباينة، وأحيانا متعارضة، وبعبارة أدق: أنتجت التجربة اليابانية في مرحلتها الأولى (١٨٦٨-١٩٤٥م) مسيرا تنمويا انتهى بتوسع دموي على حساب دول الجوار، وارتبط ذلك بمقدمات فكرية وأسطورية ومجتمعية.. خاصة، وهي نفس المقدمات التي منحت اليابان قمة العطاء التقني والتنموي خلال المرحلة الثانية (١٩٤٥م وما بعد) وأسست لانطلاقة تختلف تماما عن المرحلة السالفة. فما هي الضمانات التي يمكنها تبرير عدم العودة إلى خيار التوسع إذا وُضع اليابان أمام تهديد استراتيجي لموارده الاقتصادية وخاصة في مجال الطاقة والموارد الأولية، مثلما حدث له أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية؟ لكن من زاوية أخرى ألا يمكن للنتائج التي أفرزتها المرحلة الأولى أن تدفع باتجاه تعديل المقدمات النظرية وإزالة الشوائب عنها حتى يقع الانسجام والتوافق بين النتائج وأسبابها؟ ألم يقم الجانب الأمريكي بهذا الدور أثناء صياغة الدستور الجديد، والقضاء من خلاله على مقدمات التوسع النظرية القائمة على المعتقدات الشنتوية؟

تثير إشكالية الداخل والخارج، ودورهما في خروج المارد الياباني من عمقه التاريخي، وإدارته لرحى التحديث، باقتدار وكفاءة، أكثر من تساؤل، من ثنايا هذا البحث، ومن خلال الإشكالية العامة التي توجهه وتبحث فيه. وبالرغم من هذا التعارض الشكلي بين الفترتين، لازالت المرحلة الأولى تثير الاهتمام والتساؤل، باعتبارها المنطلق، الذي يكشف عن ذهنية رجال الإصلاح الأوائل، وكيفية تمثيلهم للحضارة الغربية الوافدة، عندما اتصلوا بها، بالشكل الذي تم، لأول مرة. كما أنها المرأة التي تعكس طبيعة الذات اليابانية في تعاملها مع تراكماتها التاريخية والمجتمعية والأسطورية، وتبين أشكال الرد الحضاري الياباني أمام طاقة العنف الهائلة والمنظمة التي مثلتها التحديات الغربية.



البلدان القلائل التي حاولت، من خلال الندوات والكتابات والرحلات، أن تضع علامات مضيئة في هذا المجال، مستفيدة من الانفتاح الثقافي الياباني على العالم العربي وخاصة بعد تزايد أهمية النفط في رسم ملامح العلاقات الدولية. وأثناء ندوة عقدت يومي ٦-٧ ماي ٢٠٠٤م شارك فيها، بتنظيم اليونسكو بباريس، العديد من الباحثين العرب واليابانيين وصدرت بعنوان: أشغال الندوة الدولية، التنوع الثقافي والعولمة، التجربة العربية اليابانية، الحوار الإقليمي، تم التركيز على تجربة محمد علي التحديثية ومقارنتها بتجربة الميحي. مقابل ذلك تندر الإشارات إلى بعد المقارنة بين تجربة التحديث في كل من المغرب واليابان، ولم أقرأ أو أطلع على أشغال ندوة دولية أو وطنية عمقت النقاش حول المقارنة بين تجربة التحديث المغربية واليابانية في النصف الثاني من القرن التاسع. تدفعنا هذه الملاحظات إلى محاولة تتبع درجة حضور التجربة التنموية اليابانية الأولى في أذهان من عاصرها من النخب الفكرية والسياسية المغربية، باعتبار طبيعة البحث والإشكالية التي يحاول تفكيك وحداتها والإجابة على بعض تفاصيلها.

من خلال البحث والتقصي لا نعتز على ما يفيد بحثنا في هذا المجال، أو يمنحنا المادة المصدرية المناسبة التي تسمح لنا بقابلية إنجاز محور يمكننا أن نعتقه: "التنمية اليابانية بعيون مغربية". ومن أبرز الوثائق التي تبرز درجة الحضور الياباني في التصورات الإصلاحية المغربية، ما ورد في مشروع الدستور الذي اقترحه الشيخ عبد الكريم مراد على السلطان المولى عبد العزيز؛ وتبدو عليه من قراءة أولية لمضامينه العامة، صفة الإدراك لمشروع التنمية الياباني ومراميه التحديثية، وحاول جاهدا تقديم إجابات كفيلة بتفسير النجاح التنموي الياباني، داعيا من خلاله إلى تأمل التجربة لمحاكمتها وإنتاج صورة موازية لها في مغرب بداية القرن العشرين.

ويمكن اعتبار الشيخ مراد الوسيط الذي عرف النخب المغربية بالتجربة اليابانية وبانتصارها التاريخي على روسيا القيصرية. وتبين أننا فقدنا القدرة على الاتصال المباشر بمصادر الخبر، وتوسلنا بالمشرق لإدراك المستجدات السياسية بمنطقة الشرق الأقصى. ولم نستطع، كما فعل ابن بطوطة، زمن أبي عنان، إنتاج المعرفة الخيرية بخصوص الأمم القاصية.

تبوأ الحضور التنموي الياباني مكانة متميزة لدى المؤرخ المغربي ابن زيدان، عندما قدم هذا الأخير شكلا من أشكال المقارنة بين مآل التحديث في كل من المغرب واليابان أثناء تقويمه للبعثات المغربية التي أرسلها السلطان الحسن الأول إلى أوروبا؛ فقد ذكر أن اليابان كان "أحط من المغاربة بكثير، بل لا نسبة إذاك بين المغرب واليابان في الانحطاط، في ذلك الوقت اتجه ملك اليابان هذا الاتجاه نفسه فوجه المتعلمين من اليابانيين وأعانت بطانته الحسنة الطبية القصد فحصلت النتيجة المنتظرة وصارت اليابان تقر بعظمتها أعظم الدول وتخشى بأسها"^(١).

(٢) عبد الرحمن بن زيدان، العلائق السياسية للدولة العلوية. تحقيق وتقديم عبد اللطيف الشاذلي، المطبعة الملكية، الرباط ١٩٩٩م، ص: ١٤٩.

قدمت التجربة الإنمائية اليابانية خلال مرحلتها الأولى (١٨٦٨-١٩٤٥م) إضافة نوعية متميزة لأنماط التحولات العالمية في فترة أواخر القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين. وبعد اليابان البلد الوحيد من خارج المنظومة الغربية الكلاسيكية، وأوروبا وأمريكا الشمالية، الذي أخرج نموذجا تنمويا متقدما ومتميزا على أكثر من صعيد، وشكل بذلك مادة للتحليل والدراسة والمقارنة على أكثر من منحنى واتجاه؛ وأثيرت تساؤلات شتى، تبحث في آليات التحديث الياباني وأسباب نجاح نموذجه التنموي. وتم اعتباره مثالا وقوة في سيرورة التنمية والتقدم، كما أصبح هذا النموذج مرآة عاكسة للإخفاقات الذاتية ووسيلة للمراجعة والنقد وإعادة البناء.

يعترف اليابانيون اليوم بدور البعثات التعليمية في صياغة المشروع التنموي وبلورة عناصر القوة التي بوأت بلدهم مكانة متميزة في مشهد العلاقات الدولية وفي هندسة وإنتاج التقانة في حقول المعرفة التطبيقية المتباينة. وعن طريقها توفرت الإدارة اليابانية، بمختلف تخصصاتها، على كفاءات بشرية متميزة اضطلعت بمهمة تخطيط وتنفيذ القرارات الحكومية الكبرى منذ عهد الميحي (١٨٦٨-١٩١٢م) مرورًا بعهدي تايشو (١٩١٢-١٩٢٦م) وشوا (١٩٢٦-١٩٨٩م).

من جانب آخر؛ منحت التجربة اليابانية زخمًا ثورياً وخطأً تنموياً تحررياً لبلدان آسيا كالصين والنمور الآسيوية وأهمهما - كما يجب أن يفهم الآخرون- أن مسير التحديث لا يعني بالضرورة اقتفاء آثار النموذج الغربي، واتخاذها صنفاً لمواجهة التحديات والعقبات؛ بل قدمت الدليل على أن مناهج التنمية يمكنها أن تسلك دروباً وطرقاً أخرى مغايرة ومتقدمة، متجنبنة بذلك عقدة المركزية الأوروبية التي سيطرت على العديد من الاتجاهات والتيارات الفكرية والإصلاحية في العالم العربي والإسلامي. كما نجح اليابان في التوفيق بين الأصالة والمعاصرة بكفاءة واقتدار في عجلة التنمية الداخلية، ولعل ذلك ما جعل منه محطة للتأمل والمقارنة والإتياع.

يوجد اليوم العديد من مراكز الدراسات الآسيوية المستقلة أو الملحقة بالجامعات والمعاهد بأوروبا وأمريكا الشمالية، وتركز في الورقات التي تتناولها على النموذج الآسيوي، وخاصة الياباني منه، مستلهمة منه الدروس والعبر، وقدرته على التكيف مع الأوضاع الجديدة. وقد صدرت دراسات شتى تقارن بين اليابان وغيره من الدول المتقدمة (الولايات المتحدة وروسيا وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والصين وكوريا وتركيا...) من النواحي الاقتصادية والسياسية والإدارية والعسكرية والفنية والدينية.

وفي العالم العربي، أنجزت بعض الدراسات حول تجربة التحديث اليابانية، تطرقت إليها برؤى مختلفة ومن زوايا متباينة، أجملها مسعود ضاهر في كتابه اليابان بعيون عربية^(١) وعقدت ندوات مشتركة بين مفكرين عرب ويابانيين، حاولت إقامة نوع من الجسور الثقافية بين الجانبين. تعتبر تونس ومصر ودول الخليج من

(١) مسعود ضاهر، اليابان بعيون عربية، ١٩٠٤-٢٠٠٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥م.



الفكرية والإيديولوجية التقليدية والسلفية المهيمنة أصلاً. وهذا ما نعتبر عنه بالتحديث المعكوس^(٤). ويبدو أن هذا الاستنتاج جزئي في نظرتنا لآليات الإعاقة ومرادفات العطب التنموي؛ ذلك بأن الطابع الشمولي في مقارنة عناصر الخلل ظل غائباً، كما أن المقارنة اكتست طابع السرعة في استخلاص النتائج دون تمحيصها وتعميق البحث في إشكالاتها التاريخية. واعتمد الباحث أساساً على إنتاجات من سبقه من الدارسين المشاركة دون تقليد أوجه النظر في الكتابات اليابانية والأنجلوساكسونية والألمانية التي يصعب على الباحث في الموضوع الياباني الاستغناء عنها.

تحتّم هذه الإشكالات العديدة مقارنة الموضوع من جديد بالشكل الذي يجعله إضافة للمقاربات السابقة وتوطئة للدراسات اللاحقة، وتتوسل هذه المحاولة تفكيك النصوص والبحث في خباياها والمقارنة فيما بينها لاستنتاج الخيط الناظم الذي يربطها ويؤطرها.

يعتبر التحليل الأنتربولوجي مفتاح رئيس لولوج عوالم المقارنة بين نموذجين تحديثيين متباينين من خلال مدخل البعثات التعليمية نحو دول الغرب الرأسمالي في فترة حدثت ما بين سقوطين عسكريين في كل من المغرب (١٨٤٤-١٩١٢م)، واليابان (١٨٥٣-١٩٤٥م). لا يعني اختيار النموذج الياباني واتخاذُه مرآة عاكسة للتشوهات التحديثية بالمغرب اقتفاء أثره حذو النعل بالنعل، واعتباره صفاء خالصاً، لا يأتيه الباطل، كيفما تمت دراسته ومقارنته مع غيره. إنه نموذج يظل خاضعاً لمنطق النسبية؛ وكما أنتج عناصر التنمية فإنه تسبب في المآسي والآلام التي اكتوت بناها بعض الشعوب الآسيوية في فترة الحرب العالمية الأولى والثانية عندما خرج اليابان الإمبريالي عن حدوده الطبيعية وتوسل لغة العنف والتدمير لتحقيق تطلعاته الاستعمارية.

نجح النموذج الياباني في تعميم إنجازاته التقنية والعلمية على مستويات متباينة من دول العالم، بيد أنه افتقد، ولا زال، القدرة على نشر قيمه الثقافية عالمياً، ولو داخل المجال الآسيوي، مما يضع هذا النموذج أمام حالات من العزلة الثقافية، بسبب الطبيعة البنيوية والتاريخية لمنظومة القيم اليابانية. يأخذ اختيار النموذج الياباني مادة للدراسة المقارنة مشروعيتها من تعرض البلدين (المغرب واليابان) للهجمة الغربية وأنواع متشابهة من الضغوط العسكرية والسياسية والاقتصادية مما جعل النخب السياسية داخل البلدين تفكر وتشرع في إرسال بعثات تعليمية إلى دول الغرب الرأسمالي بحثاً عن اللحاق بالآخر ومواجمته.

قد يُعترض على موضوع المقارنة أصلاً، فيُتحدث عن عبثية الموضوع، ويُعلل ذلك بأن لا قياس مع وجود الفارق، وأن المطلوب مقارنة الأنداد مع الأنداد، كاليابان مع الصين أو كوريا، والمغرب مع مصر وتونس وموريتانيا وغيرها من البلدان. يهدف مطلب المقارنة أساساً إلى اتخاذ النموذج التنموي الياباني مرآة لمراجعة إخفاقاتنا

(٤) عثمان أشقرا، العطب المغربي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، ص: ٥٥.

يثار أمامنا في هذا الموضوع سؤال جوهري، يتعلق بالمصادر التي اعتمدها ابن زيدان للخروج بهذا الحكم، الذي يبدو عليه من أول وهلة، متسرعاً، وفاقداً لضوابط الخبر التاريخي؛ فإذا كان صاحب العلائق السياسية للدولة العلوية يلمح إلى فساد عناصر الإدارة البيروقراطية في المخزن الحسني، ودوره في إفشال سيرورة التحديث بالمغرب، وهو الجانب الذي توفرت له فيه مادة وثائقية دسمة، فإن حكمه على «تأخر» اليابان و«تقهقره» الحضاري في فترة ما قبل عهد الميحي يحتاج إلى دراسة ونظر، خاصة أنه لم يقدم لنا شواهد لما ذهب إليه من أحكام بخصوص «تأخر» اليابان الفيودالي و«انحطاطه» الحضاري.

كما يدفعنا هذا الاستنتاج إلى إثارة مسألة تشابه المقدمات المجتمعية أو تفاوتها، فإذا كان ذلك صحيحاً ومقبولاً فبأي صفة ومعنى؟ فإذا خضعت المقدمات المادية لمنطق النظر والقياس والاعتبار والاستبصار، هل يمكننا رصد وتقويم الجانب الخفي وحركة اللاوعي الجماعي ودوره في عملية البناء الحضاري؟ وهل يمكن لعالم القيم والمثل أن يخضع لمنطق المقارنة؟

من جهة أخرى؛ أثارني عنوان أطروحة مسعود ظاهر: النهضة العربية والنهضة اليابانية^(٣) التي ذيلها بمقولة تشابه المقدمات واختلاف النتائج؛ فهل يمكن القول، نظرياً، بتشابه المقدمات واختلاف النتائج؟ وهل كانت مصر زمن محمد علي في وضع مشابه لوضع اليابان؟ وما المؤشرات التي اعتمدها بعض المشاركة في الخروج بهذا الاستنتاج؟ لا أريد تقديم إجابات سابقة لأوانها ولكن علينا الإشارة بدءاً إلى أن موضوع المقارنة يتطلب نوعاً من الإحاطة بمجمل المقدمات التي نعتقد فعاليتها وأهميتها في تناول موضوع البحث، وفي مقدمتها التنقيب في خصوصيات الذهنية اليابانية ودور الجماعة في صياغة المجتمع الجديد وميزة الاقتصاد في الجهد واستغلال التراكم التاريخي، وتوفير نخبة متنورة تمتلك حس الانتماء والقدرة على استثمار المادة الداخلية وتوظيفها بذكاء وتميز في عملية البناء الحضاري.

من جانب آخر ألم تنته التجربة اليابانية نفسها بنموذج إمبريالي استعماري، توسل لغة العنف والتدمير تجاه الشعوب الآسيوية القريبة من المجال الحيوي لليابان؟ وهل تصلح التجربة اليابانية - بنتيجتها السلبية هذه - لاتخاذها نموذجاً للتمثل والقياس؟

وإذا انتقلنا إلى الدراسات والأبحاث المغربية المعاصرة التي حاولت المقارنة بين النموذجين التحديثيين الياباني والمغربي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر فقد اقتفت آثار الدراسات المشرقية السابقة، مع التأكيد، على خلاف ابن زيدان، على تباين المقدمات اليابانية عن مثيلتها المغربية؛ فقد ختم عثمان أشقرا في كتاب العطب المغربي، مقارنته قائلاً: "بينما في الحالة المغربية هيمنت السلفية والتقليدية، بحيث جاء التحديث وكأنه مجرد أداة أو قناة جديدة وفعالة للمزيد من صب المجتمع في قالب المنظومة

(٣) مسعود ظاهر، النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٩م



منهجية البحث وأبوابه الرئيسية

ولأجل التحقق من هذه الفرضيات وجب وضع مسألة البعثات التعليمية، كآلية تحديثية، داخل البلدين في إطارها التاريخي العام من النواحي الإدارية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، بتحليل طبيعة النظام السياسي في كلا البلدين، وتعرضهما للهجمة الغربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والبحث في خصوصيات البناء الاجتماعي والثقافي والرمزي والأسطوري واستنتاج لحظات القوة والضعف في البنية التربوية والتعليمية في كل من المغرب واليابان، وإدراك طبيعة الرد على طاقة التحدي الغربي في كلا البلدين، مع ما أدت إليه من نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية، وهو موضوع الباب الأول من البحث.

تطلب الإجابة عن الإشكالية المركزية للبحث الاستغراق في تحليل مجمل هذه المباحث باعتبارها المقدمة التي لا يمكن بدونها مقارنة آلية البعثات، فلم تكن هذه الأخيرة سوى وسيلة وظفها المخزن المغربي والإدارة اليابانية لتحقيق أهداف إصلحية محددة، وبرزت ضمن مناخ تعليمي معين وفي سياق مجتمعي ومناخ فكري وثقافي منح المعنى والغاية لهذه العملية التحديثية.

يتناول الباب الثاني البعثات التعليمية اليابانية والمغربية بالكشف عن منطلقاتها وقواعدها التاريخية وأسبابها المباشرة وغير المباشرة، وتحديد خصائصها ومميزاتها العمرية والمجالية وطرق تمويلها، مع التركيز على نوع التعليم الذي خضعت له والروح التي أطرتها ووجهتها، وكذا النتائج التي حققتها في ميدان التحديث. اعتمدنا في مقارنتنا الكمية على مفهوم العينة وعلى توظيف الإحصائيات وقراءتها وتحليلها واستنتاج خصائصها وتوظيف لغة البيانات والخرائط المختلفة لتيسير القراءة والمقارنة.

وحاول الباب الثالث والأخير تركيب القضية ونقيضها من خلال العناصر الواردة في الباب الأول والثاني، سالگًا منى المقارنة بين البعثات التعليمية اليابانية والمغربية، من خلال الموازنة بين طبيعة النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي انطلقت من خلاله، وبين الرموز والمفاهيم الثقافية والاجتماعية والتعليمية التي هندست لاختيارات البعثات التعليمية في كلا البلدين. وختمنا ذلك بالنتائج التي حققتها البعثات التعليمية اليابانية والمغربية، وتعليل أوجه الاختلاف بينها في هذا المجال.

لم أرد لموضوع المقارنة أن يكون ميكانيكيًا بشكل أبتدى فيه الحديث عن المقدمات السياسية والاجتماعية والعسكرية وغيرها داخل كل من المغرب واليابان، ثم أخصص بابًا مستقلاً لموضوع المقابلة بين النموذجين. وعوضًا عن ذلك، شرعت في عملية المقارنة منذ بداية البحث في العديد من المناسبات ومن مباحث الباب الأول إلى نهاية محاور الباب الثاني، وهدفت من ذلك إلى تقرب صورة المقارنة ومنحها نوعًا من الحضور على امتداد صفحات البحث. ولم يكن الباب الثالث سوى محاولة تركيب وتركيز ما تشتت في مباحث

التاريخية، والنظر من خلاله إلى تحديد الأسباب المحتملة، التي تفسر عللنا وفشلنا التنموي. كما أن هذه المقارنة لا تنطلق من الزمن الحاضر لاستنباط الفروق الجوهرية بين التجريبتين، بل تكشف وتحاول أن تتمثل قواعد المقدمات الأولى التي وقع فيها الاحتكاك المباشر للدولتين مع الغرب ورموز قوته وامتداده. فمن كان يتصور قدرة اليابان في عام ١٨٥٣م على تحدي النموذج الغربي، وإثارة بديل حضاري متقدم ومنافس؟ أي مسير كان مقدراً لليابان أن يسلكه لو لم يعدل من مقدماته الاجتماعية والسياسية؟ ألم تقم التيارات المعارضة للانفتاح على الغرب بعمليات تصفية واغتيال المحسوسين على الاتجاه المعاكس، مما يدل على بدايات غير سليمة في مواجهة طاقة العنف الغربية؟ ألم يتحدث فوكوزاوا يوكيتشي عن "رعب كبير" صاحب استسلام حكومة التوكوجاوا وتوقيعها لاتفاقيات محجفة وغير متكافئة مع الأمريكيين وغيرهم من الحكومات الغربية؟ يفترض مبدأ المقارنة ضرورة وجود خط انطلاقة متشابه، من زاوية تعرض البلدين للهجمة الغربية، واختلاف أنماط الردود الداخلية تجاه تحدياتها؛ وقد جاءت النتائج متناقضة أشد ما يكون التناقض، مما يستدعي ممارسة الحفر في أسباب هذا التعارض/الإشكال، ولوازمه واستنباط علله ومقدمات إخفاقه وفشله. كما تتوخى هذه الدراسة التفصيل في وصف وتحليل وتعليل وإعادة تركيب مقدمة الإشكالية المركزية للبحث، ويمكن صياغتها بالشكل الآتي:

إذا كان كل من المغرب واليابان قد واجها تحديات خارجية متشابهة (١٨٤٤-١٨٥٣م). دفعتهما، ظاهرياً إلى إرسال بعثات تعليمية إلى دول الغرب الرأسمالي لتوظيف نتائجها في عملية الإصلاح الداخلي والتنمية، فلماذا نجحت المحاولة اليابانية وفشلت مثلها المغربية؟

فرضيات البحث ومنهجية التحقق

في مقدمة هذا الموضوع أثير مجموعة من الفرضيات التي تحاول تفسير هذا الخلل الظاهري، وفي مقدمتها أن اختلاف النتائج يرتبط بتباين المقدمات. فهل يتأسس ذلك على مبدأ اختلاف نمط البناء المجتمعي في كل من المغرب واليابان خلال الفترة المحددة سلفاً؟ ألم يكن للتراكم التاريخي، ولنضج الذهنية اليابانية دور في صقل التجربة التنموية اليابانية، في الوقت الذي أعطت فيه البنية السياسية والإدارية بالمغرب مسيرًا تحديثيًا معتلاً من أوجه متعددة؟ ما الدور الذي أدته المدرسة في نجاح النموذج التعليمي الياباني من حيث فشلت المدرسة المغربية في القيام بنفس الإنجاز؟ ما هي حدود اللاوعي الجماعي وترسانة الرموز الثقافية في تشكيل الذهنية اليابانية والمغربية سلبيًا وإيجابيًا أثناء عملية البناء الحضاري؟ هل يمكن اعتماد عناصر أخرى يمكنها تفسير عناصر التقدم الياباني والتأخر المغربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين؟



سكبرج، وابن طوجة، وأحمد العيدوني، ومحمد بن الكعاب الشري، وما ورد في المراسلات المخزنية بخصوص موضوع البعثات التعليمية في دورية الوثائق وفي الخزانة العامة بتطوان التي نعتقد أهمية رصيدها في موضوع البعثات من خلال المراسلات المخزنية التي كان يستقبلها النائب محمد بن العربي الطريس خلال عهد الحسن الأول وعهد الوصاية وفترة حكم المولى عبد العزيز؛ وهي المراسلات التي لا نجد لها أثرًا في مصنفات ابن زيدان الذي يعترف بوجود أفواج تعليمية أخرى لم ترد في دفتر المنقول الذي اعتمده في مصنفاته التاريخية المتعلقة بالموضوع؛ وهو ما نفصل فيه لاحقًا.

وتتوفر مديرية الوثائق الملكية على رصيد مهم من المراسلات المخزنية المتعلقة بموضوع البعثات التعليمية. أنجزت حسب ترتيب زمني عام، وحسب موضوع المحفوظات. وقد اطلعنا على جزء منها ولم يسمح لنا الوقت والجهد لجردها في شموليتها، حيث يتطلب التقيبُ عما يخص موضوعنا فحصر عشرات الآلاف من المراسلات المخزنية التي تمت فقط خلال عصر الحسن الأول (١٨٧٣م-١٨٩٤م).

وتتوفر الخزانة الحسنية على رسائل مخزنية أصلية وأخرى منسوخة من رصيد مديرية الوثائق الملكية والخزانة العامة بتطوان، وأغلبها وضع حسب ترتيب زمني تسلسلي. ويحتاج الباحث، لجرد أكثر من مائتي ألف وثيقة خاصة بعهد الحسن الأول، إلى حيز زمني وتفرغ يفيان موضوع البعثات حقه من التفصيل والتدقيق. كما وجدنا بالخزانة الحسنية مجموعة من الكنائيش تتعلق بصفقات السلاح وذات العلاقة غير المباشرة بالموضوع.

من جانب آخر؛ يندر هذا النوع من الوثائق بالخزانة الصببكية بسلا، وهي مع ذلك ذات أهمية خاصة، كما يجد الباحث عننًا كبيرًا في الحصول على الوثائق، بسبب التعقيدات الإدارية، وبفعل عدم توفر خدمات النسخ، مما يقلص من إمكانات دعم البحث العلمي.

تناول الأستاذ المنوني موضوع البعثات ضمن كتابه مظاهر يقظة المغرب الحديث، واعتمد فيه أصلاً على مصنفات ابن زيدان السالفة وعلى بعض المراسلات الخاصة بأل بنسعيد وبعض الدراسات الوطنية المغمورة كدراسة محمد السائح في مجلة دعوة الحق وكذا بعض الدراسات الأجنبية كمقالة جاك كاي التي تناولت موضوع البعثة التعليمية المغربية ومذكرات بعض المتعلمين الذين توجهوا نحو إيطاليا.

وتناثرت معلومات حول البعثات التعليمية المغربية المختلفة نحو ألمانيا في كتاب بيير كيين. كما نجد إشارات مهمة لنفس الموضوع لدى لويس مبيج؛ وتناولها في سياق تحليله لسياسة الانفتاح التي نهجها المخزن تجاه أوروبا، واعتمد في ذلك على الريائد الأجنبية والمغربية، ومنها على سبيل المثال حديثه عن بعثة تعليمية مغربية توجهت نحو الولايات المتحدة سنة ١٣٠٢هـ/١٨٨٥، واعتمد في ذلك على مقال صدر في جريدة أزمنة المغرب Times of Morocco ووجدنا أصلها ضمن وثائق الخزانة العامة بتطوان وأوردنا نصها في الباب الثاني من هذا البحث.

الموضوع، واستخلاص أوجه التشابه والاختلاف بين البعثات التعليمية المغربية واليابانية.

وكان لزاما على موضوع يمتد على فترة زمنية طويلة نسبية توظيف المنهج الاستقرائي التاريخي في مقارنة الظواهر واقتفاء ينايبيها وتتبع امتداداتها وصورها واستنتاج الثابت والمتحول في معانيها ومعالمها؛ كما توخيت استقراء النصوص والصور والوثائق الأصلية اليابانية والمغربية لرسم خصوصيات المقدمات التي أطرت موضوع البعثات، والبحث، من خلالها، عن طبيعة الذهنية المنتجة للخطاب الإصلاحية. ومن هذا الجانب فرض التحليل الأنثروبولوجي مكانته للكشف عن التمثلات الذهنية الأسطورية والدينية والاجتماعية في كل من المغرب واليابان خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وحاولنا قراءة الوثائق والمراسلات المخزنية المغربية واستنتاج طبيعة الذهنية الإصلاحية من ثنايا نصوصها.

يتطلب تحليل الجماعة في اليابان وعمقها وتحولاتها التاريخية ودورها في صياغة الذهنية اليابانية وغيرهما من المفاهيم، توظيف مقارنة تتجنب الوصف وتركز، بدل ذلك، على رسم معالم الشخصية الفردية والجماعية بتحليل نمط تفكيرها وأشكال تمثلاتها لذاتها ولغيرها من الذات الخارجية بتحليل النصوص والوثائق والبحث عن معالم النسق الذي يحكمها ويمنحها الفعالية، وينقلها من دائرة الفكر والوجدان إلى مجال العمل والممارسة.

مصادر البحث وصعوباته

لم أجد دراسة عربية واحدة تناولت بالتفصيل والتحليل موضوع البعثات التعليمية اليابانية منذ نهاية عهد الباكوفو وعمود الميجي وتايشو وشوا؛ وقليلة هي الدراسات باللغة الفرنسية في هذا المجال، وركزت في هذا البحث على الدارسين اليابانيين الذين ترجمت أعمالهم إلى اللغة الإنجليزية، وعلى الكتابات الأجلوساكسونية والمؤلفات الألمانية التي كتبت أو ترجمت باللغة الإنجليزية إضافة إلى نزر قليل من الكتابات اليابانية التي ترجمت إلى اللغة العربية.

من جانب آخر؛ تناثرت مواد موضوع البعثات اليابانية في العديد من المصنفات، التي اعتمدها في البحث، حيث ركزت على بعثات يمت وجهها نحو جامعات أمريكية أو بريطانية أو ألمانية أو فرنسية؛ وتخصص بعض الدارسين في تناول جوانب متعلقة ببعثة إيواكارا؛ ودُرس بعضها الآخر في سياق تحليل العلاقات التي جمعت اليابان بالقوى الغربية منذ زمن التوكوجاوا والعهود التاريخية اليابانية اللاحقة؛ وفرض علينا ذلك ضرورة تجميعها ضمن ترتيب زمني مناسب وضمن صياغة إشكالية تروم مقارنتها مع البعثات التعليمية المغربية.

لا يستغني الباحث في موضوع البعثات التعليمية المغربية عن مصنفات عبد الرحمن بن زيدان التي اعتمدها في هذا البحث ومنها إتحاق أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس، والعز والصولة في نظم معالم الدولة، والعلائق السياسية للدولة العلوية، والدرر الفاخرة؛ واستعنا في قراءتها والمقارنة بينها بمذكرات بعض الطلبة كالزبير



السلام الطويل الذي أعقب موجة العنف والصراع التي شهدتها اليابان قبل نهج سياسة العزلة الطوعية.

كما اعتمد الباحث Paul Akamatsu ضمن مصادر بحثه مؤلف رونوفان السالف، وتناول في كتاب له التناقضات التي أعقبت ثورة الميجي، وحمل عنوانه، الميجي ١٨٦٨: الثورة والثورة المضادة، Meiji- révolution et contre révolution au Japon 1868، العديّد من الدلالات التاريخية، وقسم دراسته إلى جزأين كبيرين ابتداءً الأول منهما بعنوان: تراجع سلطة الشوجون، والثاني بعنوان مكمّل: تغيير النظام.

وقد أفادني في حديثه عن طبيعة التحولات السياسية والإدارية التي عرفها نظام الإيدو بعد حملة ييري وتوقيع الشوجون* لاتفاقات غير متكافئة مع الغربيين، كما حلل دور المقاطعات المعارضة (ساتسوما** وشوتشو**). في الإطاحة بنظام التوكوجاوا وإعادة السلطة إلى الإمبراطور والانتصار لاختيار الدولة اليابانية المركزية؛ كما ختم بحثه بتعريف ببعض المصطلحات والأعلام الذين أدوا أدواراً أساسية في عملية التحول السياسي والإداري ليابان الميجي.

تقدم الدراسات اليابانية معلومات دقيقة حول البعثات التعليمية ومن أبرزها ما دونه Noboru Koyama في كتابه Japanese Students at Cambridge University in the Meiji Era، وركز الحديث فيه عن المتعلمين اليابانيين الذين التحقوا بجامعة كامبريدج ببريطانيا منذ نهاية عهد الإيدو، وأبرز من خلاله كفاءات ونبوغ بعض النماذج مثل Kikuchi Dairoku.

وتناولت بعض الدراسات الموضوع من خلال العلاقات الدبلوماسية التي جمعت اليابان بالدول الغربية؛ ومنها ما كتبه Par Richard Sim حول السياسة الفرنسية تجاه اليابان في عهدي الباكوفو**** والميجي: Kikuchi Dairoku.

* الشوجون: Shogun، يعني في اللغة اليابانية -العام- وهو كبير النبلاء العسكريين، اغتصب السلطة من الإمبراطور، وأصبح يحتل منصب حاكم اليابان العام قبل عهد الميجي، وأصبحت أسرته تتوارث هذا المنصب طيلة عهد التوكوجاوا، وهو اللقب الذي كان يطلق على الحاكم العسكري لليابان منذ ١١٩٢ م وحتى نهاية فترة إيدو (١٨٦٨ م). (ترجمة خاصة من صاحب البحث)

** أسرة ساتسوما Satsuma: أسرة من فئات الدايميو، استقرت بمقاطعة ساتسوما بأقصى الجنوب، وكانت عاصمتها مدينة كاجوشيما، Kagoshima. قامت بدور أساس في الإطاحة بنظام التوكوجاوا، كما انتقلت إلى مواجهة النظام الإمبراطوري الجديد بسبب إلغاء امتيازات فئة الساموراي. (ترجمة خاصة من صاحب البحث)

*** شوتشو cho-sho: وجدت منطقة استقرارها في غرب الجزيرة الكبرى هونشو، وشكلت مع ساتسوما وهيزن وتوزا، التحالف القوي الذي أطاح بالنظام الشوجوني، وأرجع السلطة للباط الإمبراطوري. (ترجمة خاصة من صاحب البحث)

**** الباكوفو، أو الشوجونات: أي مقر الحكومة العسكرية منذ نهاية القرن ١٢ م إلى ، وقد عرف اليابان ثلاثة أنواع من الباكوفو: bakufu de Kamakura (١١٩٢ - ١٣٣٣) (باكوفو كاماكورا) bakufu de Muromachi (١٣٣٨ - ١٥٧٣) (باكوفو ميروماشي) Le bakufu d'Edo (١٦٠٣ - ١٨٦٧) (باكوفو إيدو) وتشكل هذا الجهاز الإداري من اختصاصات متعددة. بتصرف عن: <http://fr.wikipedia.org/wiki/Bakufu>

من جانب آخر، اعتمدت في دراسة التجربة اليابانية على مجموعة من المصادر والمراجع؛ وتقدم سيرة فوكوزاوا يوكيتشي معلومات نفيسة حول تاريخ اليابان الحديث والمعاصر؛ ومن ثنائياها تمكن فوكوزاوا من المزج بين تجربته الشخصية -كفاعل تربوي مخضرم عاش فترة نضجه الفكري في نهاية عهد الإيدو وبداية فترة الميجي (١٨٣٥م-١٩٠١م)- وتحولات المشهد السياسي الياباني وما صاحبه من تحديات وعقبات. وتأتي قيمة كتابه/سيرته من مشاركته في ثلاث بعثات إلى كل من الولايات المتحدة وأوروبا، ومن إسهابه في الحديث عنها بمضمون حمل مواقفه من الثقافة الغربية؛ وظل، على امتداد صفحاته، يحمل بعد المقارنة بين الشرق (اليابان والصين) من جهة والغرب من جهة أخرى.

انخرط يوكيتشي في موضوع البعثات التعليمية، أثناء عهد الميجي، من خلال إرساله لبعض أفراد عائلته إلى الولايات المتحدة؛ وانتقد، حينها، آليات انتقاء المتعلمين المرشحين للدراسة بالخارج. ويثير كتاب مسألة الشرق الأقصى La Question d'Extreme Orient لبيير رونوفان موضوع التحديث الياباني من زوايا نظر مختلفة؛ وتناوله في سياق التاريخ العام الخاص بمجموع دول الشرق الأقصى (الصين واليابان وكوريا ...) وعلاقته بموضوع التوسع الأوربي؛ وقدم بخصوصه قراءة تحليلية متماسكة ومتناغمة؛ واعتمد في مقارنة الموضوع على دراسة بنية المجتمع الفيودالي الياباني خلال عهد التوكوجاوا وحجم التراكمات الإيجابية التي حققها؛ وقد حاول على امتداد مباحثه المتعلقة باليابان الدفاع عن ثنائية العوامل الداخلية والخارجية في بناء يابان الميجي. وقد نوه، بكتاب بيير رونوفان، الباحث الياباني كوهاشيرو تاكاهاشي Kohachiro Takahachi، ضمن دراسة له تُرجمت ونشرت ضمن إصدارات ماسيرو، بعنوان:

La place de la Révolution de Meiji dans l'histoire agraire du Japon

ضمن عنوان كبير:

Du féodalisme au capitalisme : problèmes de transition

وقدم كوهاشيرو موضوعاً تحليلياً لبنية النظام الفيودالي الياباني وتحولاته منذ بداية عهد التوكوجاوا، وحاول رصد دور العلاقات الفيودالية وتحولاتها كقاعدة مادية في إنتاج فوقي بلغ أوجه من خلال بداية تفسخ العلاقات الإنتاجية وبروز حركة سياسية وإدارية جديدة مثلها، في نظره، ثورة الميجي. وفي بداية دراسته حاول المقارنة بين نمط الإنتاج الفيودالي بأوروبا الغربية (فرنسا بالخصوص) ومثيله الياباني، كما أبرز أوجه الاختلاف بين ثورة الميجي والثورة الفرنسية ١٧٨٩م، مشيراً في أعقاب ذلك إلى دراسات مارك بلوك ولوسيان لوفيفر وغيرهما.

ويبدو أنه وجد بعض الصعوبات في تطبيق المنهج المادي التاريخي على سيرة التحول السياسي في اليابان، وأشار في بداية ونهاية دراسته إلى كتاب بيير رونوفان السالف الذي اعتبر ثورة الميجي حدثاً تركيبياً لكل من العوامل الداخلية والخارجية؛ واستفدت من دراسته في الكشف عن ثوابت نظام التوكوجاوا ودورها في ترسيخ فترة



وختمت موادها بملاحق وإحصائيات تخص موضوع التربية والتعليم؛ ولا يستغني الباحث في موضوع التعليم الياباني عن المعلومات الدقيقة والمفصلة التي احتوتها مباحثه؛ واحتل موضوع البعثات نحو الخارج حيزاً ضئيلاً، لكنه مفيد من حيث بعض الإحصائيات المقدمة.

واعتمدنا في دراسة عينات الطلبة اليابانيين الموفدين إلى الخارج على موقع أكاديمي ياباني متخصص باللغتين اليابانية والإنجليزية <http://www.ndl.go.jp/portrait/e/contents/index.html>، تشرف عليه مكتبة الدييت الوطني، تُرجم فيه للعديد من النخب التي اضطلعت بمسؤوليات حكومية وسامية داخل الإدارة اليابانية؛ وبلغ عدد أفرادها حوالي ٣٥٠؛ كما وضعت مفاتيح متعددة للبحث عنها عبر الأبجدية والتخصص العلمي أو السياسي أو الثقافي... ويوجد من ضمن العينة العديداً من الطلبة اليابانيين الذين درسوا بجامعة غربية وتبوأوا بعد رحلتهم الدراسية مكانة مرموقة في الإدارة الجديدة، واستعنا في إتمام المعلومات الخاصة بهم ببعض المصنفات العامة والخاصة.

أدرك اليابانيون أهمية اللغة في الانفتاح والتواصل الحضاريين؛ واضطروا في أغلب مواقعهم إلى استعمال اللغة الإنجليزية بجانب اللغة الوطنية. كما تُرجمت المؤلفات اليابانية إلى لغات أخرى بغية منحها درجة الامتداد المطلوب إلى مختلف الثقافات. وقليلة هي الكتابات اليابانية التي ترجمت إلى اللغة العربية؛ ومنها سيرة فوكوزاوا يوكيتشي السالفة.

ومن جهة أخرى؛ فإن حضور اللغة الفرنسية محدود وهامشي في الكتابات المتعلقة بموضوع البعثات التعليمية اليابانية إلى دول الغرب الرأسمالي؛ ومنها ما أورده الباحث الياباني الفرونكوفوني MIURA Nobutaka في بعض مقالاته العلمية التي اعتمدها في هذا البحث، وأورد بخصوصها عينات من المتعلمين اليابانيين الذي قصدوا الجامعات والمؤسسات الفرنسية واضطلعوا، بعد رجوعهم، بمهام رئيسة باليابان؛ وحاول ميورا، من ثنائياها، إبراز التأثير الفرنسي في نهضة الميجي بذكر أسماء ثقافية وعسكرية يابانية تابعت دراستها ببعض الجامعات والمعاهد الفرنسية وتبوأت، إثر رجوعها، مكانة مرموقة داخل الإدارة والمؤسسات اليابانية الحديثة؛ مع إشارته إلى تزايد النفوذ الألماني ومنافسته وتفوقه على النموذج الفرنسي بسبب القوة العسكرية والسياسية التي أبان عنها النظام البيسماركي بعد الانتصار المدوي على فرنسا سنة ١٨٧١م.

من جهتها أسهمت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي جيكا J.I.C.A Japan International Cooperation Agency في تعريف الجمهور الفرونكوفوني بأسس وتحولات المنظومة التعليمية اليابانية وأنجزت ونشرت دراسة علمية رصينة شارك في كتابة مواضيعها أكاديميون يابانيون متخصصون. ووردت بعنوان تجربة اليابان التربوية L'expérience du Japon en matière d'éducation وأُرفق العنوان بالهدف الذي قصدته الدراسة وهو: نظرات حول تطور التعليم بالدول النامية.

Meiji Japan 1854-95، وتناول فيه الاتفاقيات التي عقدها باريس مع نظام الباكوفو، والدعم الفرنسي المقدم له من سنة ١٨٦٤م إلى سنة ١٨٦٨م ورصد بداية أفول تأثيره في فترة ١٨٨٥م-١٨٩٥م. ومن ثانياً الكتاب تمت الإشارة إلى بعض البعثات التعليمية اليابانية التي يمتت وجهها نحو القبة الفرنسية للاستفادة من خبرتها العسكرية والمدنية.

ويعد Bernd Martin من أبرز المتخصصين في دراسة العلاقات الألمانية اليابانية؛ ففي كتابه ألمانيا واليابان في العالم الحديث Japan and Germany in the modern world، أثار موضوع المقارنة بين اليابان الميجي ١٨٦٩م والرايخ الألماني سنة ١٨٧١م، واستنتج أوجه التشابه بين النموذجين وتحولهما إلى حليفين أساسين خلال الحرب العالمية الثانية. وأشار من خلاله إلى بعض النخب التعليمية اليابانية التي درست بالجامعات الألمانية؛ ومنها هيراتا توسوك Hirata Tosuke الذي اعتبره أول طالب ياباني نال سنة ١٨٧٥م شهادة الدكتوراه، وتولى فيما بعد منصب وزير الفلاحة. كما قدم معلومات متميزة حول تخصصات المتعلمين اليابانيين الذين التحقوا بجامعات برلين.

ومن جهته تخصص Andrew Cobbing، في موضوع الرحلة اليابانية / الآسيوية إلى الديار الغربية. واعتمدنا مجموعة من مؤلفاته في هذا البحث ومن أبرزها، The Japanese discovery of Victorian Britain الذي صدر سنة ١٩٩٨م عن دار Routledge، وقسم دراسته إلى مدخل وخمسة محاور كبرى وخاتمة ضمها مجموعة من الملاحق ومن أبرزها ترجمته لبعض أفراد البعثات التعليمية التي درست ببريطانيا منذ نهاية عهد الباكوفو إلى عهد الميجي، كما أشار من خلاله إلى بعثات تعليمية آسيوية أخرى بالمملكة المتحدة من الصين والهند وسنغافورة.

واعتمد أندرو كوبين في كتابه The Satsuma Students in Britain Japan's Early 2000، الصادر عن مؤسسة Routledge سنة ٢٠٠٠، على معلومات قدمها Inuzuka Takaaki، ودرس فيه موضوع طلبة مقاطعة ساتسوما ببريطانيا وأورد بخصوصها ظروف استقرار بعثاتها في نهاية عهد الإيدو ببريطانيا ضمن سياق تنافسها مع حكام التوكوجاوا الذين أوفدوا بدورهم بعثاتهم التعليمية إلى فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا، ودعم موضوعه بمجموعة من الإحصائيات والوثائق التي أوردنا بعضها ضمن الباب الثاني من البحث.

من جهتها تناولت بعض المواقع الأكاديمية اليابانية موضوع البعثات التعليمية اليابانية إلى دول الغرب الرأسمالي، وقدمت بشأنها إحصائيات رسمية دقيقة ومهمة، من أبرزها الموقع الذي تشرف عليه وزارة التربية والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology، وتتوفر نسخة منه باللغة الإنجليزية بجانب النسخة اليابانية الأصلية؛ ويحتوي على ثمانية فصول وكل فصل يضم مواد متعددة بحسب الفترة التاريخية ونوعية التعليم وتفصيله التربوية منذ عهد الإيدو إلى سبعينيات القرن العشرين.



كان المخزن يريد إعادة إنتاج نفسه، في حين كان اليابان يتوخى إعادة تشكيل المجتمع على مقياس جديدة. كان المغرب يعيش حالة من الانكفاء والاكتفاء بقيم لا أثر لها في صياغة شبكة العلاقات الاجتماعية وفي الدفع بالقمة السياسية للانخراط في سيرورة التغيير والإصلاح الجذري؛ وكان اليابان يشهد هرمه المجتمعي والسياسي بشكل متناسق جعل من مختلف المفردات الداخلية جزءاً رئيساً في لبننة البناء والتنمية. مارس المخزن سياسة قهريه منعت بروز فئة مجتمعية أو نخبة مثقفة تمتلك مقومات إنجاز وإخراج نموذج تنموي يُعين الدولة وينافسها في صناعة التغيير والإصلاح، كما فقدنا الفكر الفاعل والمتفاعل، والممارسة السياسية والإدارية ذات الطبيعة المؤسساتية، وهو الجانب الذي نجح اليابان في مراكمته على امتداد قرون طويلة.

حمل أفراد البعثات التعليمية اليابانية إلى دول الغرب الرأسمالي ثقافة الساموراي القديمة - البوشيدو، السيوكو- وكانوا يعتقدون، وهم في مهمة التعليم بالخارج، في قيامهم بدور وطني مقدس، كما كانت تؤطرهم مجموعة من المقدمات السياسية والثقافية الإيجابية كمفهوم الجماعة وعمق حس الانتماء ووجود قيادة متنورة واعية بإمكاناتها الذاتية وبحجم التحديات الخارجية، وركزوا على أهمية الرد العلمي على طاقة العنف الغربية المتزايدة، مما منحهم رؤية واضحة للمسؤوليات التي تنتظرهم بعد الاستغناء عن الخبراء الأجانب باليابان وتقلدوا أعلى المناصب السياسية والعسكرية والثقافية إثر أوثبهم إلى اليابان.

في مقابل ذلك لم يفسح أمام المتعلمين المغاربة فرصة تطبيق قدراتهم المعرفية والتطبيقية بسبب طبيعة البنية المخزنية ونمط الذهنية التي هندست لمجمل القرارات الإدارية. ولنفترض أن الزبير اسكبرج ومحمد بن الكعاب الشركي ومحمد النجار والظاهر الأودي...عاشوا ضمن مناخ التغيير الذي شهده اليابان مع عهد الميحي، وأن إيتو هيروبوومي وكيدو تاكايوشي وإينو كارو وموري أرينوري اشتغلوا تحت إدارة محمد بركاش والحاج محمد الطريس والحاجب موسى بن احمد وآل الجامعي، فإن المعادلة التحديتية لن يحصل فيها تغيير يذكر. أنتجت التربة المغربية نوايغ وكفاءات لا يقلون علماً وتكويناً عن نظرائهم اليابانيين، لكن البنية السياسية وطبيعة العلاقات المخزنية ومضمون السياسة التعليمية حالت دون استثمار القدرات المعرفية لهؤلاء.

وإثر التحقق من الفرضيات المثارة وجب وضع عنوان جديد: البعثات التعليمية المغربية (١٨٤٤-١٩١٢) والبعثات التعليمية اليابانية (١٨٥٣-١٩٤٥) تباين المقدمات واختلاف النتائج.

Réflexions sur le développement de l'éducation dans les pays en développement.

من جانب آخر؛ وجدنا بعض الصعوبات في الحصول على بعض الوثائق المغربية الموثقة في المكتبات والخزانات العامة والخاصة وتيسرت لنا سبل الاطلاع وتصوير وثائق مهمة من الخزانة العامة بتطوان ومديرية الوثائق الملكية والخزانة الحسنية. وفرض علينا ذلك الانتقال إلى عين المكان لفحص الوثائق والحصول على نسخ منها وكتابة بعضها الآخر عندما سدت أمامنا إمكانية التصوير وخاصة في الخزانة الصبببية بسلا.

أما بخصوص الوثائق اليابانية، فهي مشاعة أمام المهتمين والباحثين بكل مناطق العالم، وتتوفر مواقع إلكترونية يابانية متخصصة في هذا المجال؛ ولعل أبرزها موقع مكتبة الدييت الوطنية National Diet Library Newsletter، وعنون صفحاته الأولى بعبارة لا تخلو من رمزية تاريخية في العلاقة مع الولايات المتحدة. ووردت كالآتي: تاريخ ١٠٠ سنة من انفتاح البلد (١٨٥٣م) إلى اتفاقية سان فرانسيسكو للسلام (١٩٥٢م)، واحتوى الموقع على مقدمة وخمسة محاور كبرى، وأسفلها وُضعت مفاتيح البحث الرئيسية.

إدراكاً من اليابانيين بصعوبة التواصل اللغوي، وضعوا جزءاً من معلوماتها باللغة الإنجليزية مما مكنتنا من التعرف على مضامينها التي رُتبت بدقة وأناقة متناهيين لا نحتاج معها إلى التنقل إلى طوكيو أو ناكازاكي للحصول على نسخ منها. وهكذا تصبح وثائق المكتبات والخزانات العامة والخاصة المغربية أبعد مما توفره لنا مكتبة الدييت اليابانية التي يوجد مقرها على أبعد النقط الجغرافية التي تفصلها عن المغرب.

لم أرد لهذا الموضوع أن يستغرق في الوصف وجرد نصوص ووثائق الماضي بشكل ينتج الرتابة وبطيل الوقوف على أطلال التاريخ؛ بل كنت أثير، من خلاله، تساؤلات الحاضر ومآل التنمية وشروطها التي تتكرر في كل فعل تاريخي، وكنت أفصح عن ذلك تلميحاً وتصريحاً، ظاناً بأن صور التاريخ وهياكلها العامة يمكنها أن تتكرر في أكثر من مناسبة وواقعة بمفردات مختلفة ومتباينة.

الاستنتاجات العامة للبحث

تطلبت الإجابة عن الإشكالية المركزية للبحث الاستغراق في تحليل المقدمات السياسية والمجتمعية والعسكرية والتعليمية التي لا يمكن بدونها مقارنة آلية البعثات، فلم تكن هذه الأخيرة سوى وسيلة وظيفها المخزن المغربي والإدارة اليابانية لتحقيق أهداف إصلاحية محددة، وبرزت ضمن مناخ سياسي وتعليمي وفي سياق مجتمعي ومناخ فكري وثقافي منح المعنى والغاية لهذه العملية التحديتية. وأثناء البحث اكتشفت وجود خاصية التراكم والاستمرارية التي ميزت مجتمع التوكوجاوا الياباني، الذي تنسب إليه الأسباب العميقة للتحويلات التي عرفها عهد الميحي ابتداء من ١٨٦٨م، حيث اعتبر هذا العهد الخزان الاستراتيجي لمعظم لحظات التحدي الحضاري والتنموي الذي عرفه اليابان في تاريخه الحديث والمعاصر.